

قرار اللجنة الشعبية العامة

رقم (797) لسنة 1423 ميلادية
بتنظيم الإحالة تحت تصرف الهيئة العامة
للقوى العاملة تطبيقاً لأحكام القانون
رقم (31) لسنة 1423 ميلادية

اللجنة الشعبية العامة

- بعد الاطلاع على القانون رقم (55) لسنة 1976 م بإصدار قانون الخدمة المدنية .
- وعلى القانون رقم (15) لسنة 1981 م بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .
- وعلى القانون رقم (13) لسنة 1980 م بشأن الضمان الاجتماعي .
- وعلى القانون رقم (9) لسنة 1992 م بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية ولائحته التنفيذية .
- وعلى القانون رقم (3) لسنة 1423 ميلادية بشأن اللجان الشعبية ولائحته التنفيذية .
- وعلى القانون رقم (31) لسنة 1423 ميلادية بتقرير بعض الأحكام في شأن الخدمة الوطنية والاستخدام والقوى العاملة .
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (461) لسنة 1423 ميلادية بتشكيل لجنة لاعداد تنفيذ تشريعات الاستخدام وبرنامج التحول نحو الإنتاج .
- وبناء على ما انتهت إليه اللجنة المشكلة بالخصوص .

قرارات

مادة (1)

تولى الهيئة العامة للقوى العاملة إعداد سجل نفيد المحالين تحت التصرف يتضمن بيانات عن تاريخ الميلاد والمؤهلات العلمية والدرجة الوظيفية للموظف وقت

الإحالة وتاريخ الحصول عليها والوظيفة التي كان يشغلها والوظيفة التي يرغب في إعادة تأهيله لتسجلها وعنوان إقامته والتواريخ المحددة لمراجعة فرع الهيئة ويسلم الموظف ما يفيد قيده والمواعيد المحددة للمراجعة تحت توقيعها .

مادة (2)

تعطى الأوتوية للمحال تحت التصرف بسبب إنقضاء الوحدة الإدارية أو إلغاء الوظيفة في شغل الوظائف الشاغرة بملاكات الجهات المختلفة ، كما تعطى له الفرصة في اختيار الوظيفة التي يرغبها إذا ما وجد مجال للاختيار شريطة أن تتوفر فيه متطلبات شغلها ، وألا يؤدي ذلك إلى تأخير مباشرته للعمل أو التدريب في الأوقات المحددة لذلك .

مادة (3)

تقوم الهيئة العامة للقوى العاملة بتنظيم برنامج إعادة تأهيل وتدريب للمحالفين تحت التصرف ، ويعتبر الغياب أو الانقطاع عن الالتحاق بالعمل والتدريب أو مراجعة الهيئة العامة للقوى العاملة وفقاً للمواعيد التي تحددها فيما عدا عن العمل وتطبيق بشأنه الإجراءات المتصوص عليها في التشريعات المنظمة للعمل .

مادة (4)

تسوفلف المحالف تحت التصرف أن يتقدم من الإجراءات المتخذة بشأن التنسيب للعمل أو التدريب إذا ما رأى أنها أدت إلى الإضرار به أو اختل بنظام الأوتوية أو هوتت عليه فرص التدريب أو التنسيب إلى وظائف تتوفر شروط شغلها فيه .
ويقدم التظلم مكتوباً في هذه الحالة إلى فرع الهيئة العامة للقوى العاملة لتقديمه به ويسلم التظلم مقابل إيصال إسئلام . وفي حالة عدم الرد عليه أو البث في تظلمه خلال شهر من تقديمه جاز له أن يتقدم به إلى لجنة إدارة الهيئة العامة للقوى العاملة للبث فيه بناء على تحقيق بحري بالخصوص .

مادة (5)

يتقدم الموظف الذي يرغب في إحالته على الإنتاج بطلب خطي يتضمن تحديد المهنة التي يرغب مزاولتها ونوع المساعدة التي يرغبها ، ويسلم لفرع الهيئة العامة للقوى

العاملة المقتضى ، وتقوم الهيئة قيد المعنى في السجل المعد لذلك وتستوفى الإجراءات المتعلقة بتنسيق الأمر مع الجهات المختصة بتنفيذ برامج التحول نحو الإنتاج ويصدر بإحالة الموظف قرار من لجنة إدارة الهيئة العامة للقوى العاملة .

مادة (6)

يجوز أن يصرف للموظف الخصال تحت التصرف ويرغب في التحول على الإنتاج مرتبه عن كامل مدة الاحالة التي كان يفترض أن يتفسيها تحت التصرف بالهيئة العامة للقوى العاملة ، دفعة واحدة ، وتكوني جهة عمله صرف مرتبه وكذلك المقابل النقدي للإجازات عن فترة عمله وقتاً للقانون .

مادة (7)

لا يجوز إحالة الموظف تحت التصرف إن كان مستمعي لأداء الخدمة الوظيفية حتى انتهاء مدة الاستعداد ولا يترتب على إحالة الموظف تحت التصرف إلغاء الفوائد المنسقة بالإجراءات التأديبية بما في ذلك الأيقاف عن العمل لفصلحة التحليل .

مادة (8)

يعتبر الموظف الخال تحت تصرف الهيئة العامة للقوى العاملة مستمرا في الخدمة طوال مدة الاحالة وتحتفظ إدارة الهيئة كافة الصلاحيات المقررة بجهة عمله بما يتعلق بأدوره الوظيفية

مادة (9)

تبلغ جهة عمل الموظف بقرار إحالته على المعاش وعليها أن تسارع الى اتخاذ الإجراءات الضبعة بهذا الشأن والتنسيق مع إدارة صندوق الضمان الاجتماعي لضمان ربط معاش الموظف في الأوقات المحددة .

مادة (10)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية

اللجنة الشعبية العامة

تسري : 29 / جازي الأخره / 1404 و .ر

نواهي : 3 / النكايون / 1423 ، بلائية .